

## بيان للقيادة الفلسطينية تحذر فيه من مضاعفات انتهاك إسرائيل لاتفاقات السلام غزة، 1/2/1997.\*

أصدرت القيادة الفلسطينية بياناً أمس في ختام اجتماعها الأسبوعي ضمنته سجلاً طويلاً من الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاق الخليل.

وحذر البيان من أن هذه الممارسات الإسرائيلية من شأنها تهديد المحاولة التي جرت الشهر الماضي لإعادة عملية السلام إلى مسارها.

وجاء في البيان "في 19 كانون الثاني (يناير) الماضي، أي بعد يومين على توقيع اتفاق تنفيذ إعادة الانتشار (الإسرائيلي) في الخليل، أصدر الجنرال عوزي دايان قراراً بمنع سكان البلدة القديمة في الخليل من ترميم منازلهم، واعتقلت القوات الإسرائيلية جميع العمال الذين كانوا يرحمون المنازل." ولاحظ البيان أنه في الوقت الذي يصدر فيه هذا القرار الذي تناقض مع اتفاق الخليل، تسمح الحكومة الإسرائيلية للمستوطنين، وتحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتوسيع البؤر الاستيطانية وبناء مستوطنات جديدة.

"وفي 27 كانون الثاني [يناير] طردت قوات الاحتلال عرب الجهالين في منطقة القدس. أبو ديس ورحلتهم من مناطق سكنهم، لضمان توسيع مستوطنة معاليه أدوميم، ما يشكل خرقاً فاضحاً للاتفاقات الموقعة بين الجانبين، وكذلك منع المصلين من الصلاة في مسجد بلال (قبة راحيل) وإغلاقه."

وأضاف البيان أن الحكومة الإسرائيلية اتخذت في الأسابيع الأخيرة مجموعة من القرارات المتعلقة بتوسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشريف "وسحب هويات أبناء الشعب الفلسطيني في القدس، لتهويد المدينة المقدسة، بالإضافة إلى قرارات بمصادرة أراضٍ واستمرار شق الطرق الالتفافية وهدم المنازل وترحيل السكان والمضي في سياسة الإغلاق والحصار ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك استمرار منع دخول سيارات الإسعاف والإطفاء التي تبرعت بها حكومة اليابان منذ أكثر من ثلاثة أشهر، ومنع الأغذية والمواد الطبية التي تبرع بها عدد من الدول من الوصول إلى الفلسطينيين."

وزاد أن إسرائيل أعلنت في 25 كانون الثاني [يناير] وقف تحويل 80 مليون شيكل من مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية من الضرائب والجمارك للشهر الماضي، كجزء من الحصار على الشعب الفلسطيني.

وأشار إلى أن اللجنة المشتركة المكلفة ملف الإفراج عن الأسيرات والمعتقلين لم تجتمع، كما تعطلت الحكومة الإسرائيلية العمل بالمر الأمن بين الضفة وقطاع غزة، وعمل الشركات الأوروبية المكلفة بإنشاء ميناء غزة.

وسجل البيان تمسك إسرائيل برفضها تشغيل مطار غزة الدولي منذ أكثر من 6 أشهر و"منع السلطة الوطنية من تصدير منتجات للخارج، ما أوصل الخسائر الفلسطينية إلى أكثر من 7 ملايين دولار يومياً، إضافة إلى رفض الحكومة الإسرائيلية تصفية الحسابات المالية العالقة التي تخص السلطة، وتقدر بمئات الملايين من الدولارات."

وجددت القيادة الفلسطينية دعوتها الحكومة الإسرائيلية إلى "وقف هذه الممارسات وإلغاء القرارات العسكرية بتطبيق استحقاقات الاتفاق الانتقالي."

وحملت الجانب الإسرائيلي مسؤولية النتائج التي قد تترتب على هذه الممارسات، محذرة من تلاشي

فرص السلام.

\* "الحياة" (لندن)، 1997/2/2.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)